مشروع بيان الالتزام الوطني لتحويل التعليم في المملكة العربية السعودية

(قمة تحويل التعليم)

١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ م، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن التعليمَ حقٌ من حقوق الإنسان الأساسية، ومحركٌ رئيسٌ للتنميةِ المستدامة، ومحورٌ أساسيٌ لتنميةِ القدراتِ البشريّة والنهوض بها، ويؤكدُ ذلك أن النظام الأساسي للحكم في المملكة نص على الحق في التعليم، وإرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز في سياق التعليم، وتوفيره مجاناً في جميع المراحل، و انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية ذوات الصلة بالحق في التعليم، وما تشهده من تطورات شاملة، وإصلاحات جذرية لمنظومة التعليم ، شملت الأطر التشريعية والمؤسسية، ومختلف السياسات التعليمية منذ إطلاقِ رؤيةِ المملكةِ ٢٠٣٠، التي جعلت من التعليم أحد أهم مرتكزاتها، بهدف توفيرِ تعليمٍ شاملٍ ومنصفٍ وعالي الجودة، وتحقيق فرصِ تعلّمٍ مستدامة للجميع، وبما يحققُ الرفاهَ وجودةَ الحياة للأفراد والمجتمعات في المملكة، في إطار خصوصيتها الثقافية وقيمها الحضارية.

كما عملت المملكة على إعادة ملف التعليم على الأجندة الرئيسة لمجموعة العشرين خلال رئاستها للمجموعة في عام ٢٠٢٠م، وهو العام الذي ألقتْ فيه جائحةُ فيروس كورونا بظلالِها على العالم، متسببة في إرباك غيرِ مسبوق للتعليم، ومهددة بآثار سلبية على التعلم واكتساب المهارات وإنتاجية الأفراد على المدى الطويل، مما حدا بالأنظمة التعليمية في كافة دول العالم إلى مراجعة قدراتها على تحقيق المرونة في التعامل مع هذه الأزمة وأي أزمات مستقبلية، حيث أبدت المملكةُ استجابةً سريعةً لمواجهة تداعيات الجائحة، وأضافت أولوية (استمرارية التعليم خلال الأزمات) كأولوية ثالثة من أولويات مجموعة عمل التعليم في مجموعة العشرين آنذاك، لتكون فرصةً لدول المجموعة لتبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بمواجهة جائحة فيروس كورونا، وإدارة الحوار لمناقشات دولية ضمن هذا الإطار، كما أن ما يشهده العالم اليوم من تحديات متزايدة ومتشابكة صحياً، وأمنياً، وغذائياً، وبيئياً يؤكد على أهمية التعليم لإعداد أجيال قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات وتجاوزها والتعافي منها.

وقد أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها على الاستجابة لأحد أبرز هذه التحديات، حيث قدمت للعالم أنموذجاً مميزاً في التعامل مع أزمة جائحةِ فيروس كورونا، وفق نهج قائمٍ على مبادئ حقوق الإنسان ، مقدمة الإنسان على كل اعتبار في مختلف المجالات المتأثرة بهذه الجائحة، ومن ذلك دعم استمرارية التعليم من خلال تأسيس إدارة عامة للتعليمِ الإلكترونيّ والتعليمِ عن بُعد في وزارة التعليم، وتدشين منصتين للتعليمِ الإلكتروني والتعليم عن بُعد، تقدمُ خدمةَ التعليم لجميع الطلاب، من مرحلةِ رياضِ الأطفالِ وحتى نهايةِ الصفِ الثالثِ الثانوي، من خلال فصول دراسية افتراضية تقدم فيها دروس متزامنة وغير متزامنة - وقد صنّفت (منصة مدرستي) واحدة من أفضل أربع تجارب عالمية في التعليم عن بعد في أثناء الجائحة بحسب اليونسكو-، وإطلاق (٢٥) قناةً فضائيةً تعليميةً، تبثُّ الدروسَ على مدارِ (٢٤) ساعةً، لجميع الطلاب بمن فيهم ذوي الإعاقة ، وقد كان لهذه الحلولِ الرقميةِ والتقنيةِ بالغَ الأثرِ في دعمِ رحلةِ التعليمِ بالمملكة في أثناء الجائحة.

واستمرت المملكة في تطوير منظومة التعليم والتدريب، والدفعَ بها إلى الأمام، وفق خططِ الإصلاح الشاملة، التي بدأتْ قبلَ الجائحة واستمرت خلالها وبعدها، والعمل على تطوير استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، بهدف إصلاح التعليمِ، وتبني السياساتِ الاستراتيجيةِ الراميةِ إلى تطويرِ الخدماتِ التعليمية والمناهج، وتجويد تجاربِ الطلاب التعليمية، وتعزيز المعارف والمهارات والقيم لديهم في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، الذي يشتمل على (٨٩) مبادرة وطنية لتنمية القدرات البشرية تهدف إلى إعداد مواطن منافس عالمياً، من خلال تعزيز القيم وتطوير المهارات الأساسية، ومهارات المستقبل وتنمية المعارف، وتطوير أساس تعليمي للجميع وإعداد الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وذلك من خلال تخطيطٍ دقيق، ومقارنات مرجعية عالمية، وشراكة مع الجهات الوطنية ذات العلاقة، بما يحقق رفع جودة التعليم والتدريب وكفاءتهما في المملكة لأعلى المستويات العالمية، وبما يتكامل مع احتياجات المجتمع، ويعزز البرامج والخدمات

المكّنة للأسـرة، وبناء المبادرات التي تسـهم في التنمية المسـتدامة للأسـرة والمرأة والطفل وكبار السـن، ويعزز الشـراكة والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بالتربية والثقافة والعلوم.

ومن أبرز ملامح إصـلاح وتطوير التعليم في المملكة التوسـعُ في التعليم في مرحلةِ الطفولةِ المبكرة، من خلالِ إنشـاءِ المدارس والفصـولِ الدراسـيةِ الجديدة، والشـراكةِ معَ القطاع الخاص، والتعاونِ معَ جميع أصحاب المصلحة، واسـتقطابِ وتدريبِ المعلمين لهذه المرحلة، بهدف الوصـول إلى نسـبة التحاق تتجاوز (٩٠٪) بحلولِ عامِ ٢٠٣٠م؛ والتطويرُ المسـتمرُ للخططِ الدراسـيةِ والمناهج التعليمية بما يعزز أهداف التنمية المسـتدامة ومقاصـدها، وينمي المهاراتَ الأسـاسـية، ويرسـخ مهاراتِ القرنِ الحادي والعشـرين، ومفهومَ المواطنةِ العالمية، وقيمَ التسـامح والسـلامِ، وقبولَ التنوع الثقافيّ والتفهمّ المشـترك، و إضـافة موادٍ دراسـيةٍ جديدةٍ، تركز على المهاراتِ الأسـريةِ والحياتية، والتفكيرِ الناقد، والمهارات الرقمية؛ ورفع نواتج التعلم وتأهيل الطلابِ بمراحلِهم الدراسـية المختلفة، وتوجهاتِهم المهنية المتعددة، من خلالِ الخططِ الدراسـيةِ المطورةِ لنظامِ الفصـولِ الدراسـيةِ الثلاثة، ونظامِ المسـاراتِ التخصـصـيةِ في المرحلةِ الثانوية، وزيادةِ عددِ الأيامِ الدراسـيةِ الفعليةِ من (١٥٢) يوماً إلى (١٨٣) يوماً، مما يسـاعدُ على اسـتيعابِ الموادِ الدراسـيةِ الجديدة، و أسـاليبِ التدريس المتمحورةِ حولَ الطالب؛ وتقويم نواتج التعلم في جميع المدارس باختبارات مقننة بهدف تشـخيص الفقدِ التعليميّ في أعقاب الجائحة، ومقارنتها مع المؤشـراتِ المحليةِ والدوليةِ لقياسِ التقدمِ المحرزِ في معالجةِ الفقدِ التعليميّ وإعداد خطط التعافي المناسـبة؛ وتعزيز كفايات الهيئات التعليمية، وإعداد ودعم المعلمين ومديري المدارس من خلالِ عددٍ من المبادراتِ التي شـملتْ: تطبيقَ الرخصـةِ المهنيةِ للمعلم، وتأسـيسَ المعهدِ الوطنيّ للتطويرِ المهنيّ التعليمي، وتطوير برامجَ إعدادِ المعلم، وتقديمَ برامجَ تطويرٍ مهنيةٍ فاعلةٍ بالشـراكةِ مع مؤسـسـات التعليم العالي، وشـركاتِ القطاع الخاصّ المتخصـصـة المحليةِ والدَوليّة، والمنظماتِ ذات العلاقة؛ وتبني نماذج التعليمِ الإلكترونيّ والتعليمِ عن بُعد، والتعليمِ المدمج كوسـائلَ مكملةٍ لمنهجيات التعليم التقليدية ومعززة لفاعلية التعلم و تشـجيع الابتكارِ في مناهجِ التعليمِ الحديثةِ؛ وإطلاق مبادرات للتعلم مدى الحياة لتمكين الأفراد من الاسـتفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة.

إضـافة إلى تقدم جامعات المملكة في التصـنيفات الدولية، والمؤشـرات العالمية حيث احتلت المركز الأول عربياً والرابع عشـر عالمياً في النشـر العلمي، وحققت قفزات في مؤشـرات الابتكار وبراءات الاختراع، وتعزيز ريادة الأعمال، كما أطلقت المملكة برنامج الابتعاث الخارجي إلى أفضـل المؤسـسـات التعليمة حول العالم لدراسـة التخصـصـات النوعية بهدف رفع رأس المالي البشـري وتحقيق التنمية المستدامة، وخصوصاً في القطاعات الواعدة والمشاريع النوعية التي أطلقتها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بتمويل التعليم، فقد احتلت المملكة العربية السـعودية المركزَ الثالثَ في مؤشـرِ إجمالي الإنفاقِ على التعليمِ بحسبِ تقريرِ التنافسيةِ العالميّ لعامِ ٢٠٢٢م، حيث شكلت المصروفاتُ الفعليةُ لوزارةِ التعليمِ للعامِ المالي ٢٠٢١م (١٩%) من إجمالي الإنفاقِ الحكومي، وهو ما يعادلُ (٨,٣ %) من الناتج المحليّ الإجمالي.

وإيماناً من المملكة العربية السـعودية بأهمية تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة فقد عملت على تشـكيل لجنة توجيهية تجمع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف مواءمة جميع الخطط الاسـتراتيجية والمسـتهدفات الوطنية مع غايات أهداف التنمية المستدامة بعامة، ومتابعة تنفيذها، وتطوير السياسات المتعلقة بها، ومراقبةِ جميع الأعمالِ والمبادراتِ التي من شأنِها تحقيقُ مقاصـدِ الهدف الرابع من أهداف التنميةِ المسـتدامة بشـكل خاص، إضـافة إلى اضـطلاع المملكة بمسـؤولياتها الإقليمية والدولية من خلال المسـاهمة في دعم المبادرات والمشـاريع التعليمية، وما يقدمه مركز الملك سـلمان للإغاثة والأعمال الإنسـانية من أعمال في مجال التعليم، وأثر هذه المساهمات في رفع جودة التعليم على المستوى الإقليمي والدولي.

وأخيراً، تجدد المملكة العربية السـعودية التزامها بتوفير تعليمٍ شـامل ومنصـف وعالي الجودةِ لمواطنِيها، ولكلّ من يعيشُ على أراضـيها، وتؤكد على ضـرورة التكامل والتضـامن الدولي في هذا الإطار وتبادل الخبرات والتجارب الملهمة والاسـتفادة منها بما يحقق الأهداف النبيلة التي تسعى قمة تحويل التعليم إلى تحقيقها.